

أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على المصارف التجارية الخاصة العراقية
للمدة (2016 - 2020)

The impact of applying the CAMELS banking assessment model as a control tool On Iraqi private commercial banks for the period 2016 -2020

husseinmohsen7p@gmail.com

وزارة المالية / مصرف الرشيد

حسين محسن توفيق المطيري

dr.abdulredha.badrawi@uobasrah.edu.i

جامعة البصرة/كلية الادارة والاقتصاد

أ.د. عبد الرضا فرج بدرابي الخماس

المستخلص:

يواجه القطاع المصرفي في الوقت الحاضر تحديات كبيرة ناجمة عن المنافسة الشديدة في البيئة المالية، وهذا ما يجعل أجهزة التدقيق العليا والبنك المركزي يقوم بالتدقيق باعتبارها أعلى سلطة رقابية على المصارف من أجل تحقيق الربح وعدم التعرض للخسارة وهذا يتطلب تحديد نقاط القوة والمخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف تؤثر على الأداء المستقبلي وعمر المصرف، مما يتطلب بذل عناية رقابية خاصة ، ومن هذا المنطلق هدف البحث إلى استخدام نموذج CAMELS كأداة للرقابة في المصارف ، من خلال استخدام مؤشرات الستة المتمثلة بالاتي: كفاية رأس المال ، جودة الموجودات، جودة الإدارة ، الأرباح ، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق ، وذلك من خلال دراسة حالة المصارف التجارية عينة البحث خلال المدة (2016-2020) . وقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات أهمها: حصلت المصارف أجمالاً خلال مدة البحث على درجة تصنيف مقدارها (3) لتضعه في المستوى (الثالث) وفق التقييم المركب لمؤشرات النموذج. وقدم البحث عدة توصيات أهمها : ضرورة تطبيق نموذج Camels كداعم لعمليات التدقيق المصرفية في تسليط الضوء على نقاط القوة والقصور في المصارف والتي تشكل مدخل مهم للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها وبما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة العمل المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المصرفية، نموذج الإنذار المبكر، CAMELS.

Abstract:

The banking sector is currently facing great challenges resulting from intense competition in the financial environment, and this is what makes the supreme audit bodies and the Central Bank audit as the highest supervisory authority on banks in order to achieve profit and not be exposed to loss, and this requires identifying the banking strengths and risks that constitute points Weakness that affects the future performance and the life of the bank, which requires special supervisory care, and from this point of view, the research aims to use the CAMELS model as a control tool in banks, through the use of its six indicators: capital adequacy, asset quality, management quality, profits, liquidity And sensitivity to market risks, through a case study of commercial banks, the research sample during the period (2016-2020).The research reached several conclusions, the most important of which are: During the research period, the banks obtained a rating of (3) to put it in the third level. According to the composite assessment of the

indicators of the model, the research made several recommendations, the most important of which are: The necessity of applying the Camels model as a support for banking audits in highlighting the strengths and shortcomings of banks, which constitute an important entrance to the A search for the roots of banking problems and their causes, which leads to directing attention to them, which leads to an increase in the efficiency of banking work.

Keywords: banking supervision, early warning model, CAMELS.

المقدمة :

تعتبر المصارف من أهم الدعائم الرئيسة في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، إذ تعمل وتساهم في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها في مختلف المجالات والأنشطة الحيوية، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تعود لأسباب مختلفة يعود بعضها إلى عوامل بيئية داخلية أو خارجية. والتي قد تؤدي إلى أزمات تختلف في أسبابها ومستوياتها، وبالتالي تؤثر سلباً على كفاءة القطاع المصرفي كونه أكثر حساسية وتأثراً بهذه التغيرات، ومنه استمرار عملها يرتبط بقدرتها على التعامل مع المستقبل و مع كافة المتغيرات البيئية، وهذا ما يجعل المصارف تسعى وبشكل مستمر إلى تحقيق الأرباح والاستعداد الكافي لها من خلال تدبير الموارد والإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف ، ونتيجة لذلك تم إخضاع القطاع المصرفي لعملية التدقيق للتوصل إلى قطاع مصرفي سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد وبضمن تنفيذ السياسة النقدية بالشكل الصحيح والمناسب كذلك المساهمة في تطور الاقتصاد الوطني ، الأمر الذي شجع الأجهزة الرقابية نحو البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم وتدقيق أداء المصارف بما يعكس التغيرات والتطورات في العمل المصرفي، وتحقيق السلامة المصرفية ، ولهذا تم استخدام عدة معايير رقابية، هدفها الرئيسي تقييم أداء المصارف لاكتشاف نقاط الخلل والقصور تقاديا بذلك للمخاطر التي يمكن إن تؤثر على الأداء المستقبلي أو التي تؤدي إلى انهياره، ومن أهم هذه المعايير نموذج التقييم المصرفي CAMELS، ليتم تحليلاً لنقاط القوة والقصور وبما يؤدي إلى تفعيل العمل الرقابي .

المبحث الأول: منهجية البحث

1- مشكلة البحث : لما كانت المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص من أكثر المؤسسات عرضة للمتغيرات الاقتصادية وأكثرها حساسية لأثار هذه التغيرات، فإن مشكلة البحث تتمحور حول إمكانية استخدام نموذج تقييم شامل لكافة جوانب العمل المصرفي وبالشكل الذي يعطي صورة دقيقة عن جوانب الخلل والضعف في فيها ، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمصرف وتحقيق مقومات استمراريتها، وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالسؤال الاتي :

كيف يمكن الاستفادة من تطبيق نموذج التقييم CAMELS في دعم عمليات الرقابة والتدقيق الذي تقوم به السلطة النقدية وأجهزة التدقيق على مؤسسات القطاع المصرفي في العراق؟

2- أهداف البحث : تدقيق الاستدامة المالية للمصارف العراقية بالاعتماد مؤشرات CAMELS لغرض الوقوف على مواطن القوة والضعف فيها ، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمصارف وتحقيق مقومات استمراريتها.

أ- تطوير وتعزيز نظام الرقابة المصرفية لدى البنك المركزي العراقي وأجهزة التدقيق، بالشكل الذي يزيد من كفاءة وفاعلية العمل الرقابي على المصارف وبما يخدم الأداء المالي المصرفي.

ب- التعرف على مفهوم الرقابة المصرفية ونموذج الإنذار والتقييم CAMELS.

- 3- أهمية البحث :** تأتي أهمية البحث من خلال التأكيد على استخدام مؤشرات CAMELS لغرض تعزيز جودة الرقابة المصرفية على القطاع المصرفي من أجل تحقيق الأرباح ، باعتباره أحد الأساليب الحديثة في مجال الرقابة وتقييم الأداء المصرفي المستخدمة في تحديد مراكز الضعف والقوة لدى المصارف ، فضلاً عن تقييم أداءها للحصول على مؤشرات محددة تقي النظام المصرفي من احتمالية تعرضه إلى الأزمات والمشاكل المالية والمخاطر المرتبطة بأنشطتها الحالية والمستقبلية.
- 4- فرضية البحث :** أن اعتماد نموذج الإنذار المبكر CAMELS في تقييم أداء المصارف العراقية بواسطة البنك المركزي العراقي وأجهزة التدقيق يسهم في تحديد مواطن القوة والخلل ومعالجتها لتحقيق الأرباح في المصارف ، ويؤدي إلى تطوير الرقابة المصرفية وبما يحقق الاستقرار في القطاع المصرفي.
- 5- مجتمع وعينة البحث :** تمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية في القطاع المصرفي ، أما عينة البحث تمثلت بالمصرف الأهلي والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي .
- 6- منهج البحث:** استند البحث على المنهج الوصفي والذي يعتمد أسلوب التحليل، من أجل الوصول إلى الهدف فهو يحل التقارير المالية للمصارف باستخدام مؤشرات نموذج التقييم CAMELS ، بغية التعرف على مدى أهمية هذه النموذج في التدقيق والرقابة المصرفية.
- 7- أساليب جمع البيانات والمعلومات:** اعتمد الجانب النظري للبحث على أحدث المصادر من الكتب والدوريات والبحوث والرسائل والاطارح الجامعية المختصة والتي لها علاقة بموضوع البحث، فضلاً عن شبكة الإنترنت والقوانين والتعليمات ذات العلاقة أما الجانب التطبيقي منه فقد اعتمد على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث.
- 8- حدود البحث :** تمثلت حدود البحث الزمانية بالمدة الممتدة من 2016 - 2020، بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصرف الأهلي والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي خاصة الميزانية العمومية وكشف الأرباح والخسائر والحسابات التحليلية الأخرى، أما الحدود المكانية للبحث فقد اقتصر على المصرف الأهلي والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي نتيجة التزام هذه المصارف بالمعايير الرقابية ولها نشاط واسع على الساحة المصرفية العراقية.

المبحث الثاني CAMELS: كنموذج للرقابة والتدقيق على الأداء المالي المصرفي

- 1- تعريف الرقابة والتدقيق المصرفي :** وردت العديد من التعريفات للرقابة المصرفية نذكر منها: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يقوم بها البنك المركزي لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح، وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله، الأمر الذي يوفر نظام مالي سليم يساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني وازدهاره (نجم، 2012: 181).
- في حين يراها (منصور) "هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تسيّر عليها أو تتخذها الأجهزة الرقابية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمصارف وصولاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم قادر يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المستثمرين والمودعين وعلى قدرة الدولة والثقة بأدائها" (منصور، 2009: 5).
- كما عرفتها (زغود) بانها " مجموعة من الإجراءات يقوم بها البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية وتقييم أداء القطاع المصرفي بهدف تحديد المشاكل التي يعاني منها وبالتالي قيامه بالإجراءات التصحيحية لتفادي تفاقم تلك المشاكل أو تكرارها وذلك سعياً منه لتحقيق الثقة في الجهاز المصرفي وحماية حقوق المستثمرين والمودعين" (زغود، 2014: 14).
- 2- مفهوم الأداء المالي المصرفي :** يعد ميدان الأداء المالي من الميادين الأكثر استخداماً وأكثر الميادين قدماً في تقييم أداء المؤسسات المالية والمنظمات لقد تعددت المفاهيم لبيان مفهوم ميدان الأداء المالي المصرفي " فهو نوع من أنواع الأداء الذي تسعى المؤسسة للوصول إليه وتحقيقه، حيث يعد النتيجة النهائية لمستوى نشاطها المالي لأنه انعكاس لكيفية توظيفها لمواردها المالية والبشرية على حدٍ سواء لغرض تحقيق أهدافها (wheelen&Hunger,2012:20)، وبالتالي فإن تحقيق أداء مالي جيد

دليل ومؤشر مهم على فاعلية ونجاح عمل تلك المؤسسات والمنظمات ، إن ميدان الأداء المالي هو أداة استراتيجية تستخدم من قبل الإدارة في تحديد مستويات الأداء الكلي للمؤسسات والمنظمات . وأشار (فهد، 2009:27) إن " ميدان الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو تلك التي تعكس نتائج الأداء خلال فترات سابقة ، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقاً لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات". كذلك بين (David,2011;141) إن الأداء المالي مفهوم ضيق في تأدية الأعمال بسبب تركيزه في استخدام مخرجات بسيطة بالاستناد على المؤشرات المالية والتي من المفترض إن تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة .

3- مفهوم تقييم الأداء المالي المصرفي: يعد الأداء المالي المحور المهم والرئيس الذي ينصب عليه كافة جهود الوحدات الاقتصادية حوله ، إذ يشكل أبرز الأهداف وأهمها ويتم من خلاله التعرف على مكامن القوى والضعف في أداء المصرف ، لذلك تعددت المفاهيم لبيان مفهوم تقييم الأداء المصرفي إذ عرف " قياس أداء أنشطة المصرف مجتمعة أستناداً إلى النتائج التي حققها في نهاية المدة المحاسبية والتي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة " (الدوري، 2013: 17). كما عرفه (Rose) "الوسيلة التي يتم بها التأكد من أن النتائج التي حققها المصرف في نهاية فترة زمنية معينة تتطابق مع ما أراد المصرف تحقيقه من الخطط والبرامج التي وضعتها الإدارة (Rose, 2008: 197) في حين يرى (عبد المحسن) بأنه " مقارنة الأعمال التي أنجزت بالمقاييس " (عبد المحسن، 1997: 3) ، بينما اعتبره (اللوزي) "عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات لغرض فحص وتحليل المركز المالي للمنظمة في تاريخ معين" (اللوزي، 1998: 232). وبذلك فإن عملية تقييم الأداء المصرفي تهدف إلى تحسين وتطوير الأداء المصرفي ، والتي ترتفع فيها الرقابة من خلال عدة مستويات ابتداءً من البحث عن الأخطاء وتصحيحها وأبداء الملاحظات بشأنها ، إلى مستويات متقدمة كدراسة النشاط الكلي لمعرفة مقدرته على تحقيق الأهداف المخطط لها .

4- الأسس النظرية لنموذج الإنذار المبكر CAMELS

4-1- مفهوم نموذج CAMELS: عرفه (زيتوني، 2009: 9) "هو أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الربع السنوية من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي لها، استناداً على أربع عناصر من عناصره الستة المكونة للنموذج رأس المال ، وجودة الموجودات ، والربحية ، والسيولة ولا يشمل مؤشر الإدارة والحسابية تجاه مخاطر السوق". ويرى (حسن، 2002: 26) إن نموذج CAMELS " عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة موقف نظام التقييم المالي للمصرف ومعرفة درجة تصنيفه وهو يعد احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق الرقابة الميدانية وتعتمد عليه السلطات الرقابية في قراراتها". كذلك عرفه (شوقي، 2010: 2) بأنه " مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ، ويعد من الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التدقيق الميداني ، اذ عملت السلطات الرقابية في أمريكا بالأخذ بنتائج CAMELS والاستناد عليها في اتخاذ القرارات".

ومن خلال التعاريف نرى إن نموذج CAMELS عبارة عن نظام يحوي على ست مؤشرات وهي كل من كفاية رأس المال ، جودة الموجودات ، جودة الإدارة ، الربحية ، السيولة ، ودرجة الحساسية تجاه مخاطر السوق وكما مبين في الجدول (1)

جدول (1) مؤشرات نموذج CAMELS

ت	الرمز	المؤشر
1	C	Capital Adequacy
2	A	Asset Quality
3	M	Management
4	E	Earnings
5	L	Liquidity
6	S	Sensitivity of Market Risk

المصدر: أعداد الباحثان بالتحويل على (البنك المركزي العراقي، 2011: 40) (Sarker,2005:7)

هذا وسنعمد في تقييم أداء المصارف العراقية عينة الدراسة وفقاً لتصنيف كلاً من:

- 1- تصنيف البنك المركزي العراقي: وذلك بالاعتماد على دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معايير نموذج Camels لسنة 2009 والمعتمد من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة 2011 .
- 2- تصنيف مؤسسة (ACCION) : وهي مؤسسة عالمية غير ربحية تأسست سنة 1961 ، وهي تابعة للولايات المتحدة الأمريكية ، وتنتشر فروعها في (23) دولة في أمريكا الشمالية و أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا وآسيا ، وعلى قدر تعلق الأمر بالشمول المالي استحدثت المؤسسة سنة 2008 "مركز الشمول المالي" (Centr For Financial Inclusion ,CFI) (الشماع ، 2019 ، 198: وتهدف الى دعم المؤسسات المالية ومنها المصارف ، اذ قامت بتطوير ووضع اوزان لنموذج التقييم Camels في عام 1998 (Babar&Glu Zeb 2011:54) و (Accion,1998;2) .

4-2 مؤشرات نموذج CAMELS

- 1-2- كفاية رأس المال - Adequacy Capital : رأس المال يعد هو المصدر الرئيسي لحماية المصارف ذات رؤوس الأموال الكافية والكبيرة وذلك عن طريق مواجهة الخسائر دون المساس بحقوق المودعين وبذلك فهو يحمي الودائع وإبقائها بعيدة عن الحسابات في استخدامها لتغطية الفشل المصرفي إن وجد بسبب كما قلنا كفاية رأس المال كذلك يعد العامل الحاسم في تحديد قدرة المصرف على الاقتراض (greuning&brajovic,2009:124) وينقسم رأس المال لقسمين :
 - رأس المال الأساس شاملا كل من رأس المال المدفوع والأرباح الغير موزعة والاحتياطيات
 - رأس المال المساعد يشمل كل مصدر يكون مساند ومواجه لكل مخاطر مستقبلية محتملة ويعد كافيا اذا كان اكبر من 8% كحد ادنى وفق معايير بازل و(12%) حسب توصيات البنك المركزي العراقي.
- ويمكن حساب كفاية رأس المال وفق العديد من المعادلات نذكر منها المعادلات التي تم استخدامها في الجانب العملي للبحث وهي: ثلاث معادلات : المعادلة (1) (رأس المال الاسمي والمدفوع + الاحتياطيات/ مجموع الموجودات)، والمعادلة(2) رأس المال الممتلك / والودائع، أما المعادلة (3) رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة (Ghosh & Kohli,2013:5). وان أوزان المؤشر كما في الجدول(2).

جدول (2) أوزان كفاية رأس المال وفق تصنيف البنك المركزي العراقي كما مبين في الجدول

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	>12%	12%	10% ≥	8% ≥	<8%

المصدر: (البنك المركزي العراقي، دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معايير CAMEL، 17:200)، (ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، مؤشرات تقييم أداء المصارف والمصارف التجارية، 2011: 17).

2-2- جودة الموجودات Asset Quality:

- تعتمد درجة مصداقية معدل رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة الموجودات ، اذ أن مخاطر الإعسار والفشل في المؤسسات المصرفية تأتي في الغالب من نوعية وجود الموجودات وصعوبة تسيلها و من هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الموجودات و يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ، مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل التجارة بالمشترقات والرهنانات والوكالات ، فالهدف الأساسي من جودة الموجودات هو قياس القروض والموجودات المتعثرة من إجمالي كل منها (Ghosh&Kohli,2013:4) ، ويمكن حساب جودة الموجودات وفق العديد من المعادلات التي تم استخدامها في الجانب العملي للبحث وهي: المعادلة (1) (الاستثمارات / إجمالي الموجودات) ، والمعادلة (2) (ديون متأخرة التسديد / إجمالي الائتمان النقدي). وان أوزان هذا المؤشر كما في الجدول (3)

جدول (3) أوزان جودة الموجودات وفق تصنيف مؤسسة (ACCION) الأمريكية

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	$\leq 1.25\%$	$\leq 2.5\% - 1.26\%$	$\leq 3.5\% - 2.6\%$	$\leq 5.5\% - 3.6\%$	$\geq 5.6\%$

The Accion, Camel Technical Note, Sonia B Saltzman Darcy Salinger, USA, , Babar&Glu Zeb,2021,54.

3-2- جودة الإدارة Management: وفي هذا المؤشر من نموذج الإنذار والتقييم CAMELS يتم التأكيد على كفاءة كافة المستويات الإدارية فضلا عن الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات الرقابية النافذة، كذلك مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية والتزام الموظفين بها، بالإضافة الى التأكد من قدرة المصرف وزيادة قدرته على النمو ، وترتفع فرص المصرف في الحصول على راس مال كافي المحيطة وبما يحافظ على سلامة المصرف وزيادة قدرته على النمو ، وترتفع فرص المصرف في الحصول على راس مال كافي ونوعية موجودات جيدة وأرباح وسيولة كافية في تواجد الإدارة الجيدة (الاسكوا،2003: 15) ، ويمكن قياس جودة الإدارة وفق العديد من المعادلات نذكر منها المعادلة التي تم استخدامها في الجانب العملي للبحث وهي : (أجمالي الدخل التشغيلي / أجمالي الموجودات) (Ebrahimi & at. Al,2017:6). وان أوزان هذا المؤشر كما في الجدول (4).

جدول (4) أوزان كفاءة الإدارة وفق تصنيف مؤسسة (ACCION) الأمريكية

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	$\leq 25\%$	$30\% - 26\%$	$38\% - 31\%$	$45\% - 39\%$	$\geq 46\%$

The Accion, Camel Technical Note, Sonia B Saltzman Darcy Salinger, USA, , Babar&Glu Zeb,2011,54.

2-4- الربحية Earnings:

إن انخفاض نسب الربحية يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود انحرافات ومشاكل في ربحية المصارف ، في حين أن الارتفاع الملحوظ في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية ، محفوفة بالمخاطر . فهناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المصارف أهمها: العائد على الموجودات ، العائد على حق الملكية ، معدلات الدخل والإنفاق المؤشرات الهيكلية ، كما إن تقييم الأرباح لا يقوم فقط على أساس حجم الأرباح ولكن يأخذ بنظر الاعتبار المدة الزمنية ، ونوعية تلك الأرباح ، ويمكن حساب مؤشر الربحية وفق العديد من المعادلات نذكر منها المعادلات التي تم استخدامها في الجانب العملي للبحث وهي: معادلة (1) (صافي الربح / أجمالي الموجودات) ، معادلة (2) (صافي الربح / حقوق المساهمين) ، معادلة (3) (مج إيرادات النشاط الجاري/ أجمالي الموجودات) (poulos, 2011 :13) واوزان هذا المؤشر كما في الجدول 5

جدول (5) أوزان تقييم الربحية وفق تصنيف البنك المركزي العراقي

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	$> 2.5\%$	$\leq 2.5\%$	$\leq 1.5\%$	$\leq 0.5\%$	سالية

المصدر : (البنك المركزي العراقي ، دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معايير CAMEL، 2009: 18) ، (ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، مؤشرات تقييم أداء المصارف والمصارف التجارية ، 2011: 27).

2-5- السيولة Liquidity:

مؤشر السيولة هي قدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته دون خسائر ، إذ يجب على المصرف الاحتفاظ بموجودات ذات جودة وقابلة للتسييل لمواجهة أي أحداث غير متوقعة ، وعلى المصرف إن يصنف موجوداته على أساس (الجيدة ، الكافية ، الضعيفة ، أو غير كافية) (السيسي، 199: 272) ، ويمكن قياس مؤشر السيولة وفق العديد من المعادلات نذكر منها المعادلات التي تم استخدامها في الجانب العملي للبحث وهي: معادلة (1) (النقد / مجموع الموجودات) ، معادلة (2) (النقد بالصندوق ولدى المصارف / الحسابات الجارية والودائع) ، معادلة (3) (الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة) (الكروي، 2009: 2) واوزان هذا المؤشر في الجدول 6

جدول (6) أوزان جودة السيولة وفق تصنيف البنك المركزي العراقي

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	≥ 20%	≥ 10%	≥ 5	≥ 1	سلبية

المصدر : (البنك المركزي العراقي ، دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معايير CAMEL، 2009: 19)، (ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، مؤشرات تقويم أداء المصارف والمصارف التجارية، 2011: 29).

2-6- سادسا: الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity of Market Risk

هذا المؤشر يتعلق بالدرجة الأولى ، بالمحفظة الاستثمارية بالنسبة للمصارف ، إذ أنها تحوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم ، والسندات الحكومية والأجنبية ، والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي شاملا كافة الموجودات المالية بما فيها أسعار السلع ، وتخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم ، ومخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر أسعار الصرف ، ومخاطر أسعار السلع ، ويمكن حساب جودة الموجودات وفق العديد من المعادلات نذكر منها المعادلة التي تم استخدامها في الجانب العملي للبحث وهي :

- الفجوة الحساسة للمخاطر = الموجودات الحساسة للمخاطر - المطلوبات الحساسة للمخاطر

- حساسية مخاطر السوق = الفجوة الحساسة للمخاطر / أجمالي الموجودات (Jickling & Murphy, 2009: 27).

والموجودات الحساسة : تتضمن كل من (الاستثمارات في الأوراق المالية بغرض المتاجرة وليس الاحتفاظ ، كذلك التسهيلات والودائع لدى المصارف الأخرى (محلية واجنبية) والبنك المركزي بالإضافة إلى الأوراق المالية المخصومة قصيرة الأجل ، أما المطلوبات الحساسة : تتضمن (الودائع التي تتصف بقصر الأجل كالودائع تحت الطلب، وودائع التوفير ، شهادات الإيداع قصيرة الأجل ، بالإضافة إلى القروض قصيرة الأجل

من المصارف أو البنك المركزي (MacDonald & Koch, 2006: 171) واوزان هذا المؤشر في الجدول 7

جدول (7) أوزان الحساسية تجاه المخاطر وفق تصنيف مؤسسة (ACCION) الأمريكية

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	≤ 25%	30%-26%	37%-31%	42%-38%	≥ 43%

The Accion, Camel Technical Note, Sonia B Saltzman Darcy Salinge, USA, Babar&Glu Zeb, 2011, 54.

4-3- تصنيف المصارف وفق نموذج CAMELS:

يتطلب نموذج CAMELS إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى مؤشرات الست الرئيسية، ويحدد لكل مؤشر تصنيف رقمي من (1 إلى 5) إذ يكون التصنيف (1) هو الأفضل، والتصنيف (5) يمثل الأدنى، ويتم تحديد التصنيف الكلي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل مؤشر رئيس من المؤشرات المذكورة والتي تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات المؤشرات الأساسية المكونة لها. وكما مبين في جدول (8) الذي يبين التقييم المركب لمستويات تصنيف المصارف وفق نموذج CAMELS والإجراء الرقابي المطلوب لكل تصنيف :

جدول (8) التصنيف المركب لنموذج CAMELS

الإجراء الرقابي المطلوب	تحليل التصنيف	نوع التصنيف	وزن التصنيف	درجة التصنيف
لا يتخذ أي إجراء	المصرف جيد وسليم ولا يعاني من أي مشاكل	قوي أو ممتاز Strong	1 - 1.4	1
معالجة السليبيات	المصرف سليم نسبياً ولكن لديه العديد من نقاط الضعف والقصور المحددة	مرضي أو جيد جدا Satisfactory	1.5 - 2.4	2
رقابة ومتابعة مستمرة	المصرف لديه بعض نقاط الضعف المالية والتشغيلية او الضعف في الامتثال التي من شأنها ان تعطي أسباب تدعو للقلق الرقابي	معقول أو جيد Fair	2.5 - 3.4	3
برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية	لدى المصرف نقاط ضعف مالية خطيرة قد تضرر بالقدرات المستقبلية أو النمو المستقبلي	هامشي أو متوسط Marginal	3.5 - 4.4	4
رقابة قوية دائمة	لدى المصرف نقاط ضعف مالية حرجة تؤدي إلى الفشل .	غير مرضي أو ضعيف Unsatisfactory	4.5 - 5	5

المصدر (39: Rozzani , Abdul , 2013)

المبحث الثالث: تطبيق وتحليل مؤشرات الأداء المالي للمصارف وفقاً لنموذج CAMELS على المصارف المختارة

أولاً : تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة العراقية عينة البحث

سيتم تقييم أداء المصارف عينة البحث والمؤلفة من ثلاث مصارف خاصة وهي (المصرف الأهلي العراقي ، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي) للمدة (2016 - 2020) من خلال احتساب النسب المالية المختارة بوصفها معبراً عن مؤشرات CAMELS ، لأنها الأكثر شهرة والأوسع انتشاراً واستخداماً ، وسوف يتم تصنيف كل مؤشر من مؤشرات CAMELS من التصنيف (1) الذي يمثل أعلى المستويات إلى التصنيف (5) والذي يمثل أدنى المستويات ، من خلال مقارنة النتائج الفعلية مع النسب المعيارية المختلفة الموضوعية من قبل البنك المركزي العراقي ومؤسسة (ACCION) الأمريكية للتصنيف وكما يأتي :

1- تحليل كفاية رأس المال

تعد كفاية رأس المال الركيزة الأساسية لحماية أموال المودعين ومواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف أثناء عمله وتحليل كفاية رأس المال سوف يتم استخدام نسبة (رأس المال الممتلك إلى الودائع) بوصفها معبراً عن كفاية رأس المال ، وذلك اعتماداً على ما تيسر من بيانات وسلسلة زمنية مكونة من (5) سنوات امتدت من سنة 2016 ولغاية سنة 2020 ويوضح الجدول (9) النسب أعلاه للمدة المبحوثة صارف عينة البحث وكما يأتي:

جدول (9) نسبة (رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع) للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016-2020)

الاستثمار العراقي		المتحد للاستثمار		الأهلي		السنة
CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	
1	111%	1	217%	1	178%	2016
1	115%	1	286%	1	155%	2017
1	119%	1	237%	1	136%	2018
1	124%	1	437%	1	102%	2019
1	97%	1	200%	1	73%	2020
1	113%	1	275%	1	129%	Mean

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016-2020)

يلاحظ من الجداول (9) ما يأتي:

1-1- المصرف الأهلي العراقي

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال خلال سنوات البحث (129%) حسب المعادلة (رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (1) في نموذج التقييم.
ب- ارتفاع نسبة كفاية رأس المال حسب المعادلة (1) وبشكل متذبذب خلال سنوات البحث إذ تراوحت النسبة ما بين (73%) كحد أدنى في سنة 2020 و (178%) كحد أعلى في سنة 2016 ويعود السبب في ذلك الارتفاع خلال مدة البحث لزيادة النشاط الائتماني للمصرف من خلال زيادة الائتمان النقدي . وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ب(12%) للمستوى الأول ولجنة بازل الثالثة.

1-2- المصرف المتحد للاستثمار

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال خلال سنوات البحث (275%) حسب المعادلة (رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (1) في نموذج التقييم.
ب- ارتفاع نسبة كفاية رأس المال حسب معادلة (1) وبشكل متذبذب خلال سنوات البحث إذ تراوحت النسبة ما بين (200%) كحد أدنى في سنة 2020 و (463%) كحد أعلى في سنة 2019 ويعود السبب في ذلك الارتفاع خلال مدة البحث لزيادة النشاط الائتماني للمصرف من خلال زيادة الائتمان النقدي .

1-3- مصرف الاستثمار العراقي

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال خلال سنوات البحث (113%) حسب المعادلة (رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (1) في نموذج التقييم.
ب- ارتفاع نسبة كفاية رأس المال حسب معادلة (1) وبشكل متذبذب خلال سنوات البحث إذ تراوحت النسبة ما بين (97%) كحد أدنى في سنة 2020 و (124%) كحد أعلى في سنة 2019 ويعود السبب في ذلك الارتفاع خلال مدة البحث لزيادة النشاط الائتماني للمصرف من خلال زيادة الائتمان النقدي .

وبالرغم من التذبذب الواضح خلال سنوات الدراسة إلا إن المصرف حقق نسبة مقبولة قياساً بمؤشرات كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل ، ونسبة تقل (12%) عن نسبة الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال المحددة من البنك المركزي العراقي وهوما يتطلب إجراءات تصحيحية ورقابية لتعويض خسائر المودعين والدائنين.

2- تحليل جودة الموجودات:

تعد جودة الموجودات ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الأساس في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، وهي مصدر قلق عام للسلطات الرقابية ، إذ أن أي تدهور قد يحصل في جودة الموجود المصرفي الناتج عن سوء الإدارة لنظام التسليف والقروض المتبع يؤدي إلى حدوث اختلال في المركز المالي في المستقبل ، ولتحليل جودة الموجودات ، سوف يتم استخدام نسبة (مجموع الاستثمارات بالأوراق المالية إلى الأموال المتاحة) (1) بوصفها معياراً عن جودة الموجودات ، وذلك اعتماداً على ما تيسر من بيانات وسلسلة زمنية مكونة من (5) سنوات امتدت من سنة 2016 ولغاية سنة 2020 ويوضح الجدول (10) النسب أعلاه للمدة المبحوثة للمصارف عينة البحث وكما يأتي:

جدول (10) نسبة (مجموع الاستثمارات بالأوراق المالية إلى الأموال المتاحة)
للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016-2020)

الاستثمار العراقي		المتحد للاستثمار		الأهلي		السنة
CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	
3	3.2%	2	1.5%	1	0.4%	2016
4	4.5%	1	1.0%	1	0.3%	2017
5	5.0%	1	0.8%	5	5.8%	2018
1	0.9%	1	0.9%	5	12%	2019
1	0.8%	1	0.7%	5	10%	2020
3	3 %	2	1%	5	6%	Mean

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016-2020)

يلاحظ من الجداول (10) ما يأتي:

1-2- المصرف الأهلي

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لجودة الموجودات خلال سنوات البحث (6%) حسب المعادلة (مجموع الاستثمارات بالأوراق المالية إلى الأموال المتاحة) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (5) في نموذج التقييم .
ب- سجل المصرف تذبذباً في جودة الموجودات حسب معادلة (1) ، إذ حقق أفضل مستوى أداء مسجل في سنتي 2015,2017 والبالغة (0.3%) من خلال استمرار المصرف في تنفيذ برامجه التمويلية وتقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الأقل مخاطرة على الرغم من الظروف الاقتصادية والعمل على الاستثمار بالأوراق المالية فيما سجل المصرف ادنى مستوى أداء له في سنة 2020 إذ بلغت (10 %) واحتل المصرف بذلك التصنيف (5) في تلك السنة .

2-2- المصرف المتحد للاستثمار :

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لجودة الموجودات خلال سنوات البحث (1%) حسب المعادلة (مجموع الاستثمارات بالأوراق المالية إلى الأموال المتاحة) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (2) في نموذج التقييم .
ب- سجل المصرف تذبذباً في جودة الموجودات حسب معادلة (1) ، إذ حقق أفضل مستوى أداء مسجل في السنة 2020 والبالغة (0.7%) من خلال استمرار المصرف في تنفيذ برامجه التمويلية وتقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الأقل مخاطرة على الرغم من الظروف الاقتصادية والعمل على الاستثمار بالأوراق المالية واحتل بذلك التصنيف (الأول) ، فيما سجل المصرف ادنى مستوى أداء له في سنة 2016 إذ بلغت (1,5%) واحتل المصرف بذلك التصنيف (الثاني) في تلك السنة .

2-3- مصرف الاستثمار العراقي :

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لجودة الموجودات خلال سنوات البحث (3.4%) حسب المعادلة (مجموع الاستثمارات بالأوراق المالية إلى الأموال المتاحة) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (3) في نموذج التقييم .
ب- سجل المصرف تذبذباً في جودة الموجودات حسب معادلة (1) ، إذ حقق أفضل مستوى أداء مسجل في سنة 2020 والبالغة (0.8%) ، فيما سجل المصرف ادنى مستوى أداء له في سنة 2018 إذ بلغت (5 %) واحتل المصرف بذلك التصنيف (5) في تلك السنة .

هذا يؤشر إلى أن جودة الموجودات بحاجة إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية وتحسين مستوى إدارة القروض وإدارة المخاطر من قبل الإدارة ، كذلك يبين التصنيف أن جودة الموجودات تحتاج اهتماماً من قبل السلطات الرقابية وان اتجاه تصنيف الديون سيكون قابلاً للتدهور .

3- تحليل مؤشر كفاءة الإدارة: تعد الإدارة العنصر الأكثر أهمية في نظام التصنيف CAMELS لأنها تلعب دوراً كبيراً في نجاح المصرف فالإدارة لديها استراتيجيات وأهداف واضحة في توجيه أعمال المصرف ومراقبة جميع النسب المالية بما يتفق مع استراتيجياتها ، ولتحليل كفاءة الإدارة سوف يتم استخدام نسبة (مجموع المصاريف إلى مجموع الإيرادات) (1) بوصفها معبراً عن كفاءة الإدارة ، وذلك اعتماداً على ما تيسر من بيانات ولسلسلة زمنية مكونة من (11) سنوات امتدت من سنة 2016 ولغاية سنة 2020 ويوضح الجدول (4) النسب أعلاه للمدة المبحوثة للمصارف عينة البحث وكما يأتي:

جدول (11) نسبة (مجموع المصاريف إلى مجموع الإيرادات) للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016 - 2020)

الاستثمار العراقي		المتحد للاستثمار		الأهلي		السنة
CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	
5	53%	5	95%	3	34%	2016
5	110%	5	117%	5	71%	2017
5	119%	5	221%	5	122%	2018
5	96%	5	119%	5	67%	2019
5	63%	1	11%	5	54%	2020
5	88%	4	113%	5	70%	Mean

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016-2020)

يلاحظ من الجداول (11) ما يأتي:

3-1- المصرف الأهلي :

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لكفاءة الإدارة خلال سنوات البحث (70) حسب المعادلة (مجموع المصاريف إلى مجموع الإيرادات) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (5) في نموذج التقييم .

ب- سجل المصرف انخفاضاً متذبذباً في كفاءة الإدارة حسب المعادلة (1) ، إذ حقق المصرف أفضل مستوى أداء له في سنة 2016 والبالغة (34%) وبذلك احتل المصرف التصنيف (3) وهذا يشير إلى أن أداء إدارة المصرف ومجلس إدارته يحتاج إلى التحسين والتطوير و أن إدارة المخاطر اقل من مرضية كذلك يبين قدرة الإدارة أو مجلس الإدارة قد تكون غير كافية ولا تتناسب وحجم طبيعة وظروف المصرف ، وان المشاكل والمخاطر المهمة يمكن أن تكون غير معرفة ومقاسة ومراقبة بشكل كاف .

فيما سجل المصرف ادنى مستوى أداء له في سنة 2018 إذ بلغت (122) ويعزى السبب إلى انخفاض في مجموع الإيرادات قياساً بسنة 2017 بمقدار (28123712) الف دينار وهذا يشير إلى ضعف كبير في أداء الإدارة أو مجلس الإدارة كذلك الضعف في إدارة المخاطر واحتل المصرف التصنيف أ(5) .

3-2- المصرف المتحد للاستثمار

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لكفاءة الإدارة خلال سنوات البحث (113%) حسب المعادلة (مجموع المصاريف إلى مجموع الإيرادات) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (4) في نموذج التقييم .

ب- سجل المصرف انخفاضاً متذبذباً في كفاءة الإدارة حسب المعادلة (1) ، إذ حقق المصرف أفضل مستوى أداء له في سنة 2020 والبالغة (11%) وبذلك احتل المصرف التصنيف (1) وهذا يشير إلى أن الإدارة ذات أداء قوي في إدارة المخاطر وتتناسب مع حجم ودرجة تعقيد المخاطر الكلية للمصرف ، مجلس الإدارة والإدارة اظهرا القدرة على التعامل مع المخاطر وبنجاح في تلك السنة.

فيما سجل المصرف ادنى مستوى أداء له في سنة 2018 إذ بلغت (221%) ويعزى السبب في ذلك إلى الانخفاض في مجموع الإيرادات قياساً بسنة 2005 بمقدار (1579345) الف دينار وهذا يشير إلى ضعف كبير في أداء الإدارة أو مجلس الإدارة كذلك الضعف في إدارة المخاطر واحتل المصرف التصنيف أ(5) .

3-3- مصرف الاستثمار العراقي

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لكفاءة الإدارة خلال سنوات البحث (57%) حسب المعادلة (مجموع المصاريف إلى مجموع الإيرادات) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (4) في نموذج التقييم .

ب- سجل المصرف انخفاضاً متذبذباً في كفاءة الإدارة حسب المعادلة (1) إذ حقق المصرف أفضل مستوى أداء له في سنة 2016 والبالغة (53%) وبذلك احتل المصرف التصنيف (5) ويعود السبب في ذلك إلى زيادة المصاريف عن السنة السابقة بـ(120205) الف دينار ، فيما سجل المصرف ادنى مستوى أداء له في سنة 2018 إذ بلغت (119%) ويعزى السبب إلى انخفاض في القروض والسلف المقدمة قياساً بسنة 2017 بمقدار (69985381) الف دينار وهذا يشير إلى ضعف كبير في أداء الإدارة أو مجلس الإدارة كذلك الضعف في إدارة المخاطر واحتل المصرف التصنيف أ(5) .

هذا يبين أن أداء إدارة المصارف ومجالس إدارتها يحتاج إلى التحسين والتطوير و أن إدارة المخاطر أقل من مرضية كذلك يبين قدرة الإدارة أو مجلس الإدارة يمكن أن تكون غير كافية ولا تتناسب وحجم طبيعة وظروف المصرف ، وان المشاكل والمخاطر المهمة يمكن أن تكون غير معرفة ومقاسة ومراقبة بشكل كاف

4 - تحليل الربحية

تتظر إدارة المصرف إلى الأرباح بوصفها أحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الموجودات، وتحليل جودة الأرباح ، سوف يتم استخدام نسبة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى مجموع الإيرادات) (1) بوصفها معبراً عن جودة الأرباح ، وذلك اعتماداً على ما تيسر من بيانات وللسلسلة زمنية مكونة من (5) سنوات امتدت من سنة 2016 ولغاية سنة 2020 ويوضح الجدول (12) النسب أعلاه للمدة المبحوثة للمصاريف عينة البحث وكما يأتي:

جدول (12) نسبة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى مجموع الإيرادات) للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016- 2020)

الاستثمار العراقي		المتحد للاستثمار		الأهلي		السنة
CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	
1	12%	1	4%	1	47%	2016
1	18%	5	-17%	1	6%	2017
2	2%	5	-125%	1	-57%	2018
4	0%	5	-22%	1	27%	2019
1	28%	1	3%	1	37%	2020
1	12%	5	-31%	1.0	12%	Mean

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016-2020)

يلاحظ من الجداول (12) ما يأتي:

4-1- المصرف الأهلي

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لجودة الربحية خلال سنوات البحث (-31%) حسب المعادلة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى مجموع الإيرادات) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (1) في نموذج التقييم .

ب- سجل المصرف تذبذباً في جودة الأرباح حسب معادلة (1) ، إذ بلغت أعلى نسبة مسجلة سنة 2016 والبالغة (47%) بسبب تزايد الإيرادات من ارتفاع عوائد المحفظة الائتمانية لزيادة جودتها، فيما سجل المصرف ادنى نسبة له في سنة 2018 إذ بلغت (-) 57% ويعود السبب في تسجيل صافي الدخل بعد الضريبة خسارة بمقدار (7912541) الف دينار بسبب تراجع الإيرادات في بند صافي أرباح عملات أجنبية لتأثر المصرف بهبوط سعر الصرف في السوق العراقي.

4-2- المصرف المتحد للاستثمار

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لجودة الربحية خلال سنوات البحث (-31%) حسب المعادلة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى مجموع الإيرادات) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (5) في نموذج التقييم .

ب- سجل المصرف تذبذباً في جودة الأرباح حسب معادلة (1) ، إذ بلغت اعلى نسبة مسجلة سنتي 2016 والبالغة (4%) بسبب الارتفاع في صافي الدخل عن السنة السابقة، فيما سجل المصرف ادنى نسبة له في سنة 2018 إذ بلغت (-125%) ويعود السبب في تسجيل صافي الدخل بعد الضريبة خسارة بمقدار (16798612) الف دينار بسبب تراجع الإيرادات مقابل المصروفات.

4-3- مصرف الاستثمار العراقي :

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لجودة الربحية خلال سنوات البحث (12%) حسب المعادلة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى مجموع الإيرادات)(1) وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف(1) بنموذج التقييم.

ب- سجل المصرف تذبذباً في جودة الأرباح حسب معادلة (1) ، إذ بلغت اعلى نسبة مسجلة سنة 2020 والبالغة (28%)، فيما سجل المصرف ادنى نسبة له في سنة 2019 إذ بلغت (0%).

وفقاً لما سبق نلاحظ أن المصارف التجارية بعد حصولها على التصنيف (1) يشير إلى أن الإيرادات قوية وان الأرباح اكثر من كافية لدعم العمليات والاحتفاظ برأس مال كاف ، وكفاية المخصصات بعد الأخذ بالاعتبار النمو والعوامل الأخرى التي تؤثر على كمية ونوعية واتجاه الإيرادات .

5- تحليل جودة السيولة : تعد السيولة في المصرف من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين المصارف، إذ تمثل أهم وسائل وقاية المصرف من مخاطر الإفلاس من خلال قدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، ولتحليل السيولة وسوف يتم استخدام نسبة (مجموع الموجودات النقدية / مجموع الودائع) (1) بوصفها معياراً عن جودة السيولة ، وذلك اعتماداً على ما تيسر من بيانات ولسلسلة زمنية مكونة من (5) سنوات امتدت من سنة 2016 ولغاية سنة 2020 ويوضح الجدول (13) النسب أعلاه للمدة المبحوثة للمصارف عينة البحث وكما يأتي:

جدول (13) نسبة (مجموع الموجودات النقدية / مجموع الودائع) للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016- 2020)

الاستثمار العراقي		المتحد للاستثمار		الأهلي		السنة
Cl	Ratio	Cl	Ratio	Cl	Ratio	
1	168%	1	38%	1	227%	2016
1	157%	1	56%	1	217%	2017
1	149%	2	6%	1	147%	2018
1	144%	1	11%	1	142%	2019
1	130%	1	16%	1	105%	2020
1.0	150%	1.2	25%	1.0	168%	Mean

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016-2020)

يلاحظ من الجداول (13) ما يأتي:

5-1- المصرف الأهلي

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لجودة السيولة خلال سنوات البحث (168) حسب المعادلة (مجموع الموجودات النقدية / مجموع الودائع) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (1) في نموذج التقييم .

ب- سجل المصرف تذبذباً في السيولة حسب المعادلة (1) ، إذ بلغت اعلى نسبة مسجلة سنة 2016 والبالغة (227%) بسبب ارتفاع الموجود النقدي بمقدار (56242736) الف دينار عن السنة السابقة بسبب تزايد النشاط الائتماني للمصرف من خلال منح

القروض دليل على كفاية الرصيد النقدي لمواجهة المخاطر في المنح، فيما سجل المصرف ادنى نسبة له في سنة 2020 إذ بلغت (105%) ويعود السبب في ذلك إلى زيادة مجموع الودائع مما يعطي مؤشراً إلى خفض نسبة القروض الممنوحة .

2-5- المصرف المتحد للاستثمار

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لجودة السيولة خلال سنوات البحث (25) حسب المعادلة (مجموع الموجودات النقدية / مجموع الودائع) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (1) في نموذج التقييم .

ب- سجل المصرف تذبذباً في السيولة حسب المعادلة (1) ، إذ بلغت اعلى نسبة مسجلة سنة 2017 والبالغة (56%) ، فيما سجل المصرف ادنى نسبة له في سنة 2018 إذ بلغت (6%) ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض في مجموع الرصيد النقدي بمقدار (49872572) الف دينار عن السنة السابقة .

3-5- مصرف الاستثمار العراقي

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لجودة السيولة خلال سنوات البحث (150) حسب المعادلة (مجموع الموجودات النقدية / مجموع الودائع) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (1) في نموذج التقييم .

ب- سجل المصرف تذبذباً في السيولة حسب المعادلة (1) ، إذ بلغت اعلى نسبة مسجلة سنة 2016 والبالغة (168%) ، فيما سجل المصرف ادنى نسبة له في سنة 2020 إذ بلغت (130%) .

يتضح مما سبق أن المصارف عينة البحث تميل بشكل عام إلى عدم التوسع في منح القروض قياساً بالودائع المتاحة لها ، وذلك من باب الاحتياط والتمتع بهامش أمان عالي كذلك اتباع سياسة متزنة في عرض حجم القروض قياساً بحجم الودائع فضلاً عن أن المصارف لديها مصادر مؤكدة تمكنها من الحصول على الأموال بشروط جيدة لمقابلة الالتزامات الحالية والمستقبلية .

6- تحليل الحساسية تجاه مخاطر السوق: يشير عنصر الحساسية إلى قدره المصرف على إدراك مخاطر السوق ومراقبتها وأدائها وتبسيط الضوء على المشاكل من اجل إعطاء إشارة إلى الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها ولتحليل الحساسية تجاه السوق سوف يتم استخدام نسبة (مجموع الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى مجموع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) (1) بوصفها معبراً عن الحساسية ، وذلك اعتماداً على ما تيسر من بيانات ولسلسلة زمنية مكونة من (5) سنوات امتدت من سنة 2016 ولغاية سنة 2020 ويوضح الجدول (14) النسب أعلاه للمدة المبحوثة للمصارف عينة البحث وكما يأتي:

جدول (14) نسبة (مجموع الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى مجموع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة)

للمصارف التجارية

الاستثمار العراقي		المتحد للاستثمار		الأهلي		السنة
CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	
5	47%	5	146%	5	77%	2016
5	57%	5	305%	5	73%	2017
5	69%	5	438%	5	53%	2018
5	71%	5	340%	5	85%	2019
5	52%	5	77%	5	80%	2020
5.0	59%	5.0	261%	5.0	74%	Mean

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016-2020)

يلاحظ من الجداول (14) ما يأتي:

6-1- المصرف الأهلي

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الحساسية تجاه المخاطر السوقية خلال سنوات البحث (74%) حسب المعادلة (مجموع الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى مجموع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (5) في نموذج التقييم .

ب- سجل المصرف تذبذباً في الحساسية تجاه مخاطر السوق حسب معادلة (1)، إذ حقق أفضل مستوى أداء في سنة 2017 والبالغة (73%) بسبب ارتفاع المطلوبات الحساسة للمخاطر وبذلك احتل المصرف التصنيف (3) والذي يتصف بانخفاض قدرته على التحكم بمخاطر السوق ويتطلب هذا المستوي رقابه وأشرافاً قويين لضمان اتخاذ إدارة المصرف الخطوات والإجراءات التصحيحية المناسبة، فيما سجل المصرف أدنى مستوى له في سنة 2019 إذ بلغت (85%) ويعزى السبب إلى الزيادة في المطلوبات الحساسة .

6-2- المصرف المتحد للاستثمار

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الحساسية تجاه المخاطر السوقية خلال سنوات البحث (261) حسب المعادلة (مجموع الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى مجموع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (5) في نموذج التقييم .

ب- سجل المصرف تذبذباً في الحساسية تجاه مخاطر السوق حسب معادلة (1)، إذ حقق أفضل مستوى أداء في سنة 2020 والبالغة (77%) وبذلك احتل المصرف التصنيف (5) والذي يتصف بانخفاض قدرته على التحكم بمخاطر السوق ويتطلب هذا المستوي رقابه وأشرافاً قويين لضمان اتخاذ إدارة المصرف الخطوات والإجراءات التصحيحية المناسبة، فيما سجل المصرف أدنى مستوى له في سنة 2018 إذ بلغت (438%).

6-3- مصرف الاستثمار العراقي :

أ- بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الحساسية تجاه المخاطر السوقية خلال سنوات البحث (59%) حسب المعادلة (مجموع الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى مجموع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) (1) ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (5) في نموذج التقييم .

ب- سجل المصرف تذبذباً في الحساسية تجاه مخاطر السوق حسب معادلة (1)، إذ حقق أفضل مستوى أداء في سنة 2016 والبالغة (47%) وبذلك احتل المصرف التصنيف (5)، فيما سجل المصرف أدنى مستوى له في سنة 2019 إذ بلغت (71%) . يتضح مما سبق أن المصارف التجارية بعد حصولها على التصنيف (5) إن المصارف ليس لها القدرة على مواجهة متغيرات السوق، كذلك فإن الأرباح المتحققة لها القدرة على مواجهه التغيرات العكسية التي تحدث في أسعار الفائدة فضلاً عن امتلاكه رأس مال كافياً لمواجهة المخاطر .

ثانياً: التصنيف النهائي للمصارف التجارية الخاصة العراقية عينة البحث

لقيام بعملية التصنيف النهائي للمصارف التجارية عينة البحث سوف نقوم بإيجاد متوسط التصنيف التي حصلت عليها المصارف لكل مؤشر ومقارنتها بالأوزان النهائية لنموذج CAMELS الوارد ذكرها في جدول (2) لتحديد أداء المصارف ككل ومستوى تصنيفها حسب نموذج CAMELS، والجدول (15) يوضح التقييم المركب ودرجة التصنيف النهائية لجميع مؤشرات نموذج CAMELS والتي حصلت عليها المصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016-2020).

جدوا (15) التقييم المركب لمؤشرات نموذج CAMELS ودرجة التصنيف للمصارف التجارية عينة البحث

CAMELS	وزن التصنيف	S		L		E		M		A		C		مكونات CAMELS المصارف
		CI	Ratio											
3	3	5	0.74	1	168%	1	12%	5	70%	5	6%	1	129%	الأهلي
3	3	5	2.61	1	25%	5	-31%	4	113%	2	1%	1	275%	المتحد
3	2.6	5	0.59	1	150%	1	12%	5	88%	3	3%	1	113%	الاستثمار

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (3-8) للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2016-2020)

حصلت المصارف التجارية عينة البحث على التصنيف (3) بشكل عام وهذا يدل على إن المصارف لديها بعض نقاط الضعف المالية والتشغيلية أو الضعف في الامتثال التي من شأنها أن تعطي أسباب تدعو للقلق الرقابي وعليه يجب إن تكون هنالك رقابة ومتابعة دورية للحيلولة دون وقوع خسائر غير محتملة وتفاوت وزن التصنيف بين المصارف إذ تفوق مصرف الاستثمار العراقي بحصوله على وزن تصنيف بمقدار (2.6) متفوقا على المصارف الأخرى بـ(0.4) بينما حصل كل من المصرف الأهلي ومصرف الاستثمار على وزن تصنيف بمقدار (3) واستنادا لما تقدم تبين أن استخدام نموذج CAMELS قدم صورة واضحة في تحديد الجوانب الإيجابية في كل مؤشر وبين مواطن الضعف والمخاطر التي يمكن أن تؤثر على الأداء المستقبلي أو التي تؤدي إلى انهيار المصرف والتي تحتاج إلى إجراءات رقابية بهدف زيادة كفاءة العمل المصرفي وإرساء قاعدة علمية للأجهزة الرقابية على اختلافها ليعمل من خلالها على تأمين المعلومات اللازمة للتحليل والتدقيق وتأكيد الإفصاح الشفافية المالية من خلال تبني إصدار تقارير استدامة مالية تعنى بتحليل وتشخيص الواقع المالي للمصارف تفاديا للأزمات المفاجئة، وبما يؤدي إلى تفعيل العمل الرقابي.

وبناء على نتائج التحليل أعلاه يتم قبول الفرضية الرئيسية للبحث والتي نصت (أن اعتماد نموذج الإنذار المبكر CAMELS في تقييم أداء المصارف العراقية بواسطة البنك المركزي العراقي وأجهزة التدقيق يسهم في تحديد مواطن القوة والخلل ومعالجتها لتحقيق الاستدامة المالية في المصارف ، ويؤدي إلى تطوير الرقابة المصرفية وبما يحقق الاستقرار في القطاع المصرفي).

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- أظهرت الدراسة ضرورة اعتماد نظام مساند لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بتنفيذها السلطة النقدية(البنك المركزي العراقي) إذ تم إظهار النواحي الإيجابية في تطبيق نموذج التقييم(CAMELS) وكان له الأفضلية على غيره من نماذج التقييم الدولية مثل PATROL,UBPR,CRAFTE,BAKAS.
- 2- يعد نموذج CAMELS أحد نماذج الإنذار المبكر الشاملة التي تستعمل في تقييم الأداء المالي للمصارف من كافة الجوانب الفنية والمالية والإدارية لاسيما الكمية والنوعية، للكشف عن نقاط القوة وتعزيزها والضعف في أنظمة العمل المصرفية، وبما يؤدي إلى توجيه الاهتمام اتجاهها لتجاوزها، وبالتالي تحقيق أهداف المساهمين والمودعين والمستثمرين على حد السواء، وبالتالي زيادة فاعلية وكفاءة العمل المصرفي والرقابي باعتباره أداة للإنذار المبكر وأحد أساليب الرقابة الوقائية .
- 3- إن المنطلقات الأساسية التي يركز عليها نموذج التقييم الحالي (بهيمته التقليدية) يتطلب المزيد من التطوير والتحديث في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات التي تشهدها الساحة المصرفية مما يؤكد ضرورة التكامل والترابط مع نماذج تقييم الاداء المالي المصرفي.
- 4- ترتبط مراحل عمليات الرقابة والتفتيش الميداني بمؤشرات نماذج التقييم Camels و patrol بشكل جوهري إيجابي وتتسم بالتكامل والقوة في تطبيق مبادئها .

5- تعمل نماذج التقييم على إجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنتها مع مستويات التصنيف التي وضعها البنك المركزي العراقي ومنظمة العمل المالي (ACCION) مما يساهم في صياغة محكمة لخطط عمليات الرقابة وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية مع التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج لعناية واهتمام أكبر تحسباً من الوقوع بالمخاطر المصرفية ولاسيما مخاطر الفشل المالي كالتعثر او العسر او الإفلاس .

6- ان جميع مصارف عينة الدراسة قد حققت نسبة كفاية رأس مال تزيد كثيراً عن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال ، وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في قانون المصارف العراقي بنسبة (12%) ، او تعليمات البنك المركزي العراقي بنسبة (15%) . وهذا يعني زيادة قدرة المصارف في التكيف مع الظروف غير المواتية والتي تؤثر على أداءها المصرفي ، فضلاً عن زيادة امكانياتها لاستيعاب خسائر التشغيل .

7- على الرغم من التعارض بين هدفي الربحية والسيولة الى أن المصارف عينة الدراسة قد حققت ارباح جيدة والتي ترافقت مع احتفاظها بسيولة عالية ، وهذا ناتج عن تطبيق تلك المصارف لاستراتيجيات تعمل على ايجاد نوع من التوافق بين هدفي الربحية والسيولة .

8- كشفت نتائج الدراسة زيادة المخاطر الحساسة تجاه السوق والتي تصاحبت مع ارتفاع ربحيتها مما يعني حصول العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة .

9- تقوم السلطات النقدية والرقابية بوضع حدود دنيا وعليا للنسب المعيارية المستهدفة سواء في كفاية راس المال او جودة الموجودات او السيولة او الربحية، فالهدف الأساسي لتلك المعايير هو توفير حماية أكثر لمساهمي ومودعي المصرف الا ان السلطات النقدية والرقابية العراقية لم تضع نسب كمية ومعيارية لجودة الإدارة والحساسية اتجاه المخاطر .

10- أظهرت نتائج تطبيق نموذج CAMELS على تفوق مصرف الاستثمار العراقي بعد حصول المصرف اجمالاً على درجة التصنيف (3) بوزن تصنيف (2.6) تضعه بالمستوى (الأول) وفق التصنيف المركب خلال سنوات البحث .

11- حصلت المصارف على درجة تصنيف ممتازة (قوية) لكل من مؤشرات كفاية راس المال، جودة الموجودات ، الربحية والسيولة، قياساً بالنسب المعيارية المستهدفة والتي تم تحديدها من المؤسسات والهيئات الرقابية و CAMELS،

ثانياً: التوصيات

1- حث البنك المركزي العراقي على تطبيق نموذج التقييم الأمريكي CAMELS لدعم فاعلية وكفاءة عمليات الرقابة الاشرافية والتدقيق التي يقوم بها البنك المركزي او أجهزة التدقيق العليا على المصارف العراقية ، وتضمنين تقرير الرقابة النهائي الذي تعده، بكافة نقاط القوة والعمل على تعزيزها وادامتها مستقبلاً ونقاط الضعف التي يسفر عنها تطبيق نموذج الإنذار والتقييم هذا والعمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي من شأنها تخفيض والحد من تلك النقاط السلبية.

2- ضرورة اهتمام من قبل البنك المركزي لتطوير المؤشرات الأساسية التي يتكون منها نموذج الإنذار والتقييم CAMELS حتى تصبح تقارير الرقابة أداة كفوة وفاعلة للرقابة على المصرف ، من خلال وضع نسب معيارية مستهدفة لمؤشر جودة الإدارة ومؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق مكملة للمؤشرات الأخرى ، وإدخال نسب ومعادلات جديدة على مؤشرات النموذج من شأنها أن تعزز النسب والمعدلات المستخدمة وجعلها أكثر ملائمة لواقع المصارف الخاصة والحكومية ، وبالشكل الذي يساهم في وضع أسس صحيحة ودقيقة لأية عملية رقابة وتقييم مصرفي وتحقيق الاستفادة في التعامل معها علاجياً ووقائياً وبدرجة عالية من الفاعلية والكفاءة.

3- ضرورة الاهتمام بتنظيم وإعداد دورات تدريبية ، في مجال التقييم والرقابة المصرفية بأنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالمشكلات المالية والفنية، من خلال مواكبة التطورات العالمية في مجال تقييم المصارف والرقابة عليها، والاستفادة من خبرات الدول في هذا المجال، بهدف تنمية القدرات والمهارات الفنية القادرة بالنهوض بمتطلبات العمل الرقابي والتعامل معه بكفاءة وفاعلية لتقديم الحلول

- السريعة قبل وقوع الأزمات والتمكن من تفاديها ، والمحافظة على المراكز المالية للمصارف واستمرارها في سوق الصناعة المصرفية، بغية تكوين جهاز مصرفي قوي وفعال يساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي للبلد .
- 4- تبنى البنك المركزي العراقي والهيئات المخولة بالرقابة والتنفيذ على اعمال المصارف العاملة في العراق ضرورة دراسة سبب الفشل المالي للمصارف الضعيفة وتحديد أسباب ضعفها ، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها ،لان زيادة ضعف ادائها يعني زيادة حجم المخاطر المصرفية التي تتعرض لها حالياً ومستقبلاً وسوف تؤثر على الاقتصاد الوطني وخلق ازمات مالية حادة .
- 5- استحداث قسم أو وحدة داخل كل مصرف وبنوكادر علمية ومهنية كفؤة ل(إدارة المخاطر) ومهمتها الاساسية هي التحليل واستكشاف موقع الخطر ومعالجتها من الناحية المالية والإدارية ، بدلاً من الركون إلى مؤسسات تصنيف المخاطر التي لا تتعامل بشفافية في تقاريرها حول درجة ونوع المخاطر للمصارف .
- 6- ضرورة تبني المصارف ولاسيما التجارية الخاصة خيارات او خدمات مالية جديدة مثل الدخول في استثمارات جديد ومضمونة (كإصدار سندات مالية مختلف الفئات وبعده مسميات) لتوسيع العمليات المصرفية وتقليل المخاطر .
- 7- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي على حث وتشجيع المصارف العاملة في الجهاز المصرفي العراقي على المنافسة فيما بينها من أجل تبوء تسلسلات متقدمة من حيث الأداء .
- 8- حث إدارات المصارف على استثمار السيولة الفائضة وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار المختلفة وبالأخص منح القروض للمشاريع المنتجة والذي من شأنه ان يعمل على زيادة وتيرة النمو الاقتصادي في ظل الظروف التي يكون فيها البلد احوج الى ذلك .
- 9- تكييف محفظتي موجودات ومطلوبات المصارف خلال التقلبات في اسعار الفائدة ، وذلك من خلال ما يعرف بـ(سلم الاستحقاق) أي ضرورة موازنة تواريخ استحقاق الموجودات مع المطلوبات .

مصادر والمراجع

أولاً: التقارير السنوية:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2016 - 2019.
2. التقارير السنوية عن حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام 2016-2020.

ثانياً: الكتب:

1. حسن ،عثمان علي ، "تقييم اداء البنوك"، اتحاد البنوك العربية، بيروت ،2002 .
2. الدوري ، عمر علي كامل ، "تقييم الاداء المصرفي - الاطار المفاهيمي و التطبيقي" ، دار الدكتور للعلوم، بغداد - العراق، 2013.
3. السبيسي ، صلاح الدين حسن ، "نظم الحاسبة والرقابة وتقييم الاداء في البنوك والمؤسسات المالية" ط1، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت ، 1998 .
4. عبد المحسن، توفيق محمد ،"تقييم الاداء"، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1997.
5. اللوزي ، سليمان واخرون ، " اساسيات في الادارة" ، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 1997

ثالثاً: المجلات والدوريات والرسائل والاطاريح :

1. زغود، ايمان، "الإنداز المبكر باستخدام نموذج Camels لتقييم أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية في البنك الوطني الجزائري"، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014.
2. زيتوني ، عبد القادر ، "دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم اداء البنوك : دراسة تطبيقية" ، 2009 .
3. شوقي ، بورقية ، " طريقة CAMELS في تقييم اداء البنوك الإسلامية" تفرغ علمي بمركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، السعودية ، 2010 .
4. الكروي، بلال نوري سعيد ، " تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة "، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد الرابع والعشرين ، العراق 2009.
5. الاسكوا، "نظم المعلومات لتحديد عمليات المنظمة المالية في الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا"، الامم المتحدة، نيويورك، 2002.
6. منصور ، " إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية"، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، سطيف، 2009.
7. فهد ، نصر حمود مزان ، 2015 ، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن .
8. نجم ، بان توفيق ، 2012 ، العمليات المصرفية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق في ضوء مبادئ بازل (دراسة استطلاعية في المصارف العراقية) ، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 23.

رابعاً : المصادر الاجنبية :

References:

- 1- Rose Peter S. & Hudgins Sylvia C. Bank Management and Financial Services" 7th Edition McGraw-Hill Companies Inc. 2008 .
- 2- Ebrahimi .S. Kazem & Ali .B. & Maryam.Y.FardPerformance Assessment of Banks listed on Tehran Stock Exchange based on CAMEL Indicators: International Journal of Economics and Financial .Issues, Vol. 2, No. 6. 2017.
- 3- greuning,h.van&brajovic,.Analyzing banking risk: publisher house, world bank for reconstruction and development. 2009.
- 4- Ghosh,D.yoti&kohli,R.Bindya,.BASEL1 TO BASEL2 TO BASEL3:AIMAjournal of management &research, volume 7,issue 2/4. 2013..
- 5- Mac Donald.S.scott,Koch.T,"Bank management-the Dryden press Harcourt college publishers,4Ed,2000.
- 6- Poulos, Apostolos G. Christo. Could Lehman Brothers Collapse Be Anticipated? An Examination Using CAMELS Rating System:International Business Research. Vol. 4, No. 2. 2011.
- 7-Rozzani ,Nabilah and Abdul, Rashidah, Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia,Finance and Business Research, Vol. 2. No. 1. 2013.
- 8- Sarker, A. , 2005 , CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking: A Proposed for Shariah Framework, Bangladesh Bank Dhaka Bangladesh .
- 9- Jickling ,M. & Murphy .E.(2009). Who Regulates Whom? An Overview of U.S. Financial Supervision: US, by congressional research services.
- 10- Wheelen & Hunger (2012), Strategic Management and Business Policy: Toward Global Sustainability, 13th edition, Pearson Prentice Hall.
- 11- David, Fred R,(2011),Strategic Management CONCEPTS AND CASES,13th,ed, by Pearson Education, Inc., publishing as Prentice Hall, Manufactured in the United States of America.